مواصلة دعم المبادرات الخليجية المشتركة الرامية إلى تطوير قطاع البريد

○ فاطمة الظاعن.

في إطار رئاسة مملكة البحرين الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ترأست فاطمة عبدالله الظاعن وكيل الوزارة للنقل البري والبريد الاجتماع السابع والثلاثين للجنة رؤساء ووكلاء البريد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد عبر الاتصال المرئي، بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في إطار تعزيز التعاون الخليجي المشترك وتطوير قطاع البريد.

وأكدت فاطمة عبدالله الظاعن في كلمتها خلال الاجتماع حرص مملكة البحرين على مواصلة دعم المبادرات الخليجية المشتركة الرامية إلى تطوير قطاع البريد، وتعزيز التكامل والتنسيق بين الدول الأعضاء، بما يسهم في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ورفع كفاءة الخدمات البريدية، ومواكبة المتغيرات المتسارعة في هذا القطاع الحيوي، بما يحقق تطلعات المستفيدين ويعزز جودة الخدمات.

وناقش الاجتماع عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، شملت اعتماد توصيات اللجان البريدية الخليجية، واستعراض المبادرات الرامية إلى تطوير المنتجات والخدمات البريدية، وتعزيز التكامل البريدي بين الدول الأعضاء، إلى جانب مناقشة آليات الشراء الموحد، ومقترحات تطوير منظومة العمل البريدي، والجهود الخليجية في مجال استمرارية الأعمال خلال الظروف الحالية.

دعوة بلدية إلى القطاع الخاص بتبني مبادرة الحقائب القماشية للحد من النفايات البلاستيكية

كتب: محمد القصاص

دعا عضو مجلس بلدي الشمالية باسم علي أبو إدريس مؤسسات القطاع الخاص في مملكة البحرين إلى المشاركة في مبادرة وطنية تهدف إلى توفير وتوزيع حقائب قماشية قابلة لإعادة الاستخدام، تحمل شعارات الشركات والبنوك والمؤسسات الوطنية، باعتبارها إحدى المبادرات المجتمعية الداعمة للتوجه الوطني نحو تقليل الاعتماد على الأكياس البلاستيكية وتعزيز ثقافة الاستدامة البيئية.

وأوضح أبو إدريس أنه تم توجيه خطابات إلى عدد من البنوك والشركات الوطنية، مرفقة بتصاميم حديثة وعصرية مقترحة للحقائب القماشية والورقية تحمل هوية كل مؤسسة، بما يتيح لها تبني المبادرة بسهولة، ويجعل الحقيبة وسيلة تجمع بين الاستخدام العملي والرسالة البيئية والتسويقية في آن واحد.

وأشار إلى أن الحقائب القماشية تمثل بديلاً عملياً ومستداماً للأكياس البلاستيكية، إذ يمكن استخدامها مرات متعددة، بما يسهم في تقليل النفايات البلاستيكية والحد من آثارها البيئية، إلى جانب رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية تبني أنماط استهلاك أكثر استدامة.

وأضاف أن المبادرة تمنح المؤسسات المشاركة فرصة لتعزيز حضورها المجتمعي، حيث تتحول الحقيبة إلى وسيلة تعريف يومية تحمل شعار المؤسسة ورسائل توعوية تحث على حماية البيئة، بما يعكس التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

○ باسم أبو إدريس.

وبيّن أن توزيع هذه الحقائب يمكن أن يتم عبر المجمعات التجارية والأسواق والمنافذ التجارية والفعاليات الوطنية والمناسبات المجتمعية، لضمان وصولها إلى أكبر شريحة ممكنة من أفراد المجتمع، وترسيخ ثقافة إعادة الاستخدام. وأكد أبو إدريس أن نجاح التحول نحو مجتمع أكثر استدامة يتطلب تكاتف الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، معرباً عن ثقته بتفاعل المؤسسات الوطنية مع هذه المبادرة لما تحققه من أثر بيئي ومجتمعي وتسويقي، داعياً الجميع إلى أن يكونوا شركاء في صناعة مستقبل أكثر استدامة لمملكة البحرين والأجيال القادمة.

الرأي الثالث

«متعة المعرفة».. ومبادرة وزارة التنمية

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

مع كل إجازة صيفية يتجدد السؤال: كيف نملأ وقت أبنائنا بما يبنيهم ولا يستهلكهم؟ كيف نحول الفراغ إلى فرصة؟ الإجابة جاءت هذا العام من وزارة التنمية الاجتماعية عبر مبادرة رائدة تحمل اسم «متعة المعرفة 2026»، لتؤكد أن تنمية الطفل والناشئ هي أولوية وطنية، وأن بناء الإنسان يبدأ من استثمار أوقاتهم.

لا تقف «متعة المعرفة 2026» عند حدود الأنشطة الترفيهية.. هي برنامج متكامل صممته الوزارة بهدف تنمية مهارات الأطفال والناشئة خلال الإجازة الصيفية، وربطها مباشرة ببناء الشخصية وصقل القدرات، وما يميز المبادرة أنها تدرك أن الطفل اليوم هو مواطن الغد.. لذلك جاءت أهدافها واضحة: ترسيخ قيم المواطنة والانتماء والهوية الوطنية والمسؤولية المجتمعية.

نحن لا نريد جيلاً يحفظ المعلومة فقط، بل جيلاً واعياً يعرف تاريخ وطنه، يفخر بهويته، ويتحمل مسؤوليته تجاه مجتمعه. تنفيذ على الأرض.. وقد تحولت المبادرة من فكرة إلى واقع ملموس على الأرض، حيث يتم تنفيذها في موقعين رئيسيين: نادي شريفة العوضي ونادي الأطفال والناشئة بمركز المحرق الاجتماعي، وبطاقة استيعابية تصل إلى 420 مشاركاً ومشاركة.. ولإثراء التجربة، تتضمن المبادرة 21 زيارة ميدانية بالتعاون مع 12 جهة شريكة من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

هذه الزيارات ليست نزهات، بل هي نوافذ يطل منها الطفل على وطنه: مصانع، متاحف، مراكز بحثية، ومؤسسات خدمية.. يرى بعينه كيف تُبنى البحرين، ومن يعمل فيها، وما هو دوره المستقبلي.. وقد دعت الوزارة الراغبين في التسجيل إلى التقديم إلكترونياً عبر القنوات الرسمية، في خطوة تعكس مواكبة المبادرة للتحول الرقمي وتسهيل وصول الأسر إلى الخدمة.

وعنوان المبادرة «متعة المعرفة» يحمل رسالة عميقة: التعلم لا يجب أن يكون عبئاً.. فعندما يربط الطفل بين المرح والمعرفة، يتحول إلى متعلم مدى الحياة. وعندما تربط الوزارة بين المهارة والقيمة، نضمن أننا لا نخرج طفلاً ماهراً فقط، بل إنساناً صالحاً. وهذه المبادرة هي ترجمة عملية لرؤية الدولة في بناء الإنسان، فالمهارات التقنية مهمة، ولكن الأهم هو الانتماء. والانتماء لا يُدرّس في كتاب، بل يُغرس بالتجربة والممارسة والقدوة.

«علّموا أولادكم، فإنهم خُلقوا لزمان غير زمانكم».. ووزارة التنمية الاجتماعية فهمت هذه الحكمة جيداً.. فبدل أن نترك أبناءنا للإجازة تسرقهم الشاشات والموبايلات والأجهزة الالكترونية، قدمنا لهم «متعة المعرفة» لتسرقهم الكتب والزيارات والتجارب.

كل التحية والتقدير لوزارة التنمية الاجتماعية على هذه المبادرة النوعية، وتحية خاصة لسعادة السيد أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية، وإلى سعادة السيد زياد عادل درويش وكيل الوزارة، والشكر واجب إلى سعادة الأستاذة إيناس محمد الماجد الوكيل المساعد لتنمية المجتمع، والشكر موصول لكل الشركاء الذين آمنوا بأن الاستثمار في الطفل هو الاستثمار الحقيقي، ونأمل أن تستمر وتتوسع مبادرة «متعة المعرفة» لتصل الى كل بيت بحريني، لأننا حين نبني طفلاً واعياً اليوم، فإننا نبني وطناً قوياً ومستقراً غداً.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

بعد سرقة الكهرباء من عداد صالون تجميل 9 سنوات..

إلزام صاحبة عقار سداد 3 آلاف دينار لمستأجرة بسبب توصيلة كهرباء مخالفة

قضت المحكمة الكبرى المدنية السادسة بإلزام مؤجرة بأن تؤدي لمستأجرة (صاحبة صالون تجميل نسائي) مبلغًا إجماليًّا قدره 2,900 دينار تعويضًا جابرًا لكافة الأضرار المادية والأدبية، إثر ثبوت وجود توصيلة كهربائية غير قانونية ومخفية ممتدة من عداد المستأجرة لتغذية أجزاء أخرى في المبنى المملوك للمؤجرة، كما ألزمت المحكمة المدعى عليها المناسب من المصروفات القضائية، ومبلغ 250 دينارًا مقابل أتعاب الخبرة المحاسبية، و100 دينار مقابل أتعاب المحاماة.

وقال المحاميان السيد علي محفوظ وعبدالعظيم حبيل، أن موكلتهما استأجرت من المدعى عليها مقرًا لاستغلاله كصالون تجميل نسائي بموجب عقد رسمي في 2017، مع التزامها بسداد فواتير العداد المستقل الخاص بالعين، إلا أن المستأجرة لاحظت قفزات وطفرات غير منطقية في قيمة الفواتير لا تتناسب إطلاقًا مع طبيعة نشاط الصالون.

وفي عام 2025، وعقب انقطاع التيار عن شقة المستأجرة، باشر فريق الطوارئ بهيئة الكهرباء والماء المعاينة الفنية، ليكتشف وجود توصيلة مخفية وغير قانونية ممتدة بعد عداد المستأجرة لتغذية أجزاء أخرى في المبنى المملوك للمؤجرة، وأكد الدفاع أن هذا التصرف ألحق بموكلتهما أضرارًا مادية ونفسية جسيمة جراء تحميلها تكاليف استهلاك لا تخصها منذ عام 2017 حتى تاريخ إزالة الوصلة المخالفة (أي على مدار 9 سنوات).

○ المحامي السيد علي محفوظ.

من جانبها أكدت المحكمة في أسباب حكمها ثبوت خطأ المدعى عليها الذي أدى مباشرة إلى إلحاق ضرر مادي محقق بالمستأجرة، تمثل في الخسائر المالية الناجمة عن سداد فواتير مرتفعة جراء السحب غير المشروع للطاقة، كما أشار الحكم إلى ثبوت الضرر الأدبي والمعنوي المتمثل فيما تجرعته المستأجرة من ضيق وحزن وأذى نفسي جراء استغلال عدادها وسلب منفعتها خفية طوال تلك السنوات.

واطمأنت المحكمة إلى تقرير الخبير المحاسبي المقدم في الدعوى، والذي اعتمد منهجية مقارنة قيمة الفواتير في المراحل الثلاث الأولى قبل وضع التوصيلة المخالفة، وخلال فترة وجود التوصيلة، وبعد إزالتها نهائيًا، حيث انتهى الخبير إلى أن المستأجرة سددت مبالغ إضافية من دون وجه حق بلغت 2,588 دينارًا و585 فلسًا.

ولفتت المحكمة إلى قيام رابطة السببية المباشرة بين التوصيلة المخالفة والعقود الصادرة من عقار المدعى عليها وبين الأضرار بنوعيها، مما يستوجب قيام مسؤوليتها التقصيرية، حيث قدرت المحكمة بحسب سلطتها التقديرية في جبر الأضرار المادية (المتمثلة في الفواتير الإضافية وخسارة حرمانه من انتفاعها بأموالها) والأدبية، وقضت بالتعويض الإجمالي المحدد بـ 2,900 دينار.

عيب تصليح يكلف كراجا تعويضا بـ 2615 دينارا لسيدة احترقت سيارتها

أيدت المحكمة الكبرى الاستئنافية المدنية حكما بتعويض بحرينية بمبلغ ألفين و2615 دينارًا جراء تعرض سيارتها للحريق بسبب خطأ من قبل كراج للسيارات أثناء عملية تصليح من عطل تمثل في ارتفاع حرارة المحرك.

وقالت المحامية زينب مدن: إن المدعية «موكلتها» كانت قد عهدت إلى المدعى عليها الأولى بتصليح مركبتها من عطل تمثل في ارتفاع حرارة المحرك، وإذ تسلمتها بعد 5 أيام عقب إتمام الإصلاحات، إلا أنها وفور استخدامها بيومين، اندلعت النيران في مقدمتها، وهو ما أرجعه الخبير الفني المعين من المدعية إلى سبب جذري ومباشر يتمثل في خطأ مهني من قبل فنيي المدعى عليها الأولى، الذين أعادوا تركيب منظم ضغط الوقود من دون استبدال حلقات الختم المطاطية أو اتباع الأصول الفنية في إحكام الغلق، ما أدى إلى تسرب رذاذ الوقود واشتعاله فور ملامسته الأجزاء الساخنة، وهو ما دحض افتراض الماس الكهربائي الوارد ترجيحه بتقرير الدفاع المدني، وقد أسفر ذلك الحريق عن تلفيات طالت المحرك وناقل الحركة وكل المنظومات الكهربائية والهيكلية الأمامية، ما جعل السيارة في حالة هلاك كلي، وتعذر إصلاحها، وقدر الخبير القيمة السوقية للمركبة قبل الحريق بمبلغ – / 3000 دينار، لتقف الخسارة المادية الصافية، بعد خصم قيمة الحطام، عند مبلغ – / 2850 دينارًا، ولما كان المدعى عليه الثاني هو القائم بالإدارة الفعلية للمدعى عليها الأولى، وهو المسؤول عن الإهمال والأخطاء التي تسببت بها الأولى.

○ المحامية زينب مدن .

من جانبها، قالت محكمة أول درجة، وأيدتها المحكمة الكبرى المدنية الاستئنافية: إنها اطلعت على التقريرين الفنيين المودعين، وكانت تطمئن وتأخذ بما انتهى إليه تقرير الخبير الفني الأول، لكونه قد أقيم على أسس فنية سائغة استخلصها من معاينة مادية دقيقة واجتماعه بالطرفين، والتي أثبتت قيام فنيي المدعى عليها بفك منظم ضغط الوقود وإعادة تركيبه من دون استبدال حلقات الختم المطاطية أو اتباع الأصول الفنية في إحكام الغلق، ما أدى إلى تسرب رذاذ الوقود واشتعاله بعد 48 ساعة فقط من التسلم، وهو ما تخلص معه المحكمة إلى ثبوت الخطأ المهني وتوافر رابطة السببية بين السبب والمسبب.

وأضافت المحكمة: إلا أنها لا تساير الخبير في تقديره للقيمة السوقية للمركبة بعد الحريق (الحطام)، وترى أن مبلغ – / 400 دينار قيمة عادلة للمركبة بعد الحريق، ليكون صافي التعويض المستحق للمدعية هو مبلغ – / 2600 دينار، بعد خصم قيمة الحطام من القيمة السوقية قبل الواقعة (3000) – (400)، لتنتهي معه المحكمة إلى إلزام المدعى عليها الأولى بأن تؤديه للمدعية، ألفين و615 دينارًا.

القبض على شخصين لسرقتهما مكيفا وأسلاكا كهربائية من موقع إحدى الشركات

أعلنت وزارة الداخلية أن مديرية شرطة المحافظة الجنوبية تمكنت من القبض على شخصين من جنسية عربية (41 و44 عاما)، إثر قيامهما بسرقة جهاز تكييف وأسلاك كهربائية من موقع إحدى الشركات، حيث تقدر قيمة المسروقات بحوالي ثلاثين ألف دينار.

وفور تلقي المديرية بلاغا بهذا الشأن باشرت الشرطة عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات والأدلة التي أسفرت عن تحديد هوية المذكورين والقبض عليهما.

وأشارت مديرية شرطة المحافظة الجنوبية إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، تمهيداً لإحالة القضية إلى النيابة العامة.

الطب النفسي يفحص مسؤولية متهم استولى على 2000 دينار من بنفت كفيله

أمرت محكمة الاستئناف العليا الجنائية عرض عامل ثلاثيني محكوم عليه بالسجن 3 سنوات والغرامة 3 آلاف دينار على الطب النفسي لبيان مسؤوليته عن أفعاله الشخصية، وذلك بعدما استغل غياب صاحب الشركة عن البحرين، واستخرج شريحة هاتف بدل فاقد باسمه، ليتمكن من اختراق تطبيق «بنفت» والوصول إلى حسابه البنكي وسحب مبلغ 2490 دينارًا بطريقة احتيالية.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى بلاغ المجني عليه، خليجي مالك شركة، أشار فيه الى أنه أثناء ما كان خارج البحرين ومنح المتهم وكالة محدودة لإدارة بعض شؤون الشركة داخل البحرين، تقتصر على فتح الحسابات البنكية من دون تخويل التصرف بالأموال أو استخدامها واستخدام رقم الهاتف. وأضاف أن المتهم استغل عدم وجوده في مملكة البحرين، فقام باستخراج شريحة هاتف بدل فاقد برقمه الرسمي، وتمكن من تلقي رموز التحقق لـ«بنفت» والوصول إلى حسابه البنكي وتحويل مبلغ 2490 دينارًا على دفعتين، أحدهما لحساب المتهم والأخرى لحساب ابنته، مشيرًا إلى أنه عندما وصل من جسر الملك فهد فوجئ بأن شريحة هاتفه لا تعمل، وتوجه مباشرة إلى فرع شركة الاتصالات، حيث أبلغه الموظف بأنه قد تكون الشريحة قد احترقت أو أتلفت، وعليه استخراج بطاقة بدل فاقد لشريحة تالفة، من دون إبلاغه بأن تم استخراج شريحة بدل فاقد في نفس اليوم في الفترة الصباحية، إلى أن تبين له أن المتهم استولى على الأموال من حسابه البنكي. فيما دلت التحريات أن المتهم حضر الى شركة الاتصالات وطلب استخراج شريحة بدل فاقد مسجلة باسم المجني عليه، وعرض الوكالة الصادرة له من المجني عليه والمستندات ذات الصلة، وتم إيقاف الشريحة القديمة واستخراج شريحة جديدة، وتم التأكد بأن المتهم هو من قام بتفعيل الحساب في يوم الواقعة، وإدخال رموز التحقق، وإجراء عمليتين ماليتين، الأولى 1490 دينارًا، والأخرى ألف دينار، وذلك بعد إدخال رموز التحقق لكل عملية، وكانت مرسلة على ذات الرقم.